مذكرة عرض للسياسة رقم ٦

رؤية للزراعة فى عام ٢٠١٧

كانت الزراعة وستظل قطاعاً حيوياً في الاقتصاد المصري، حيث تساهم بنحو ١٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتستوعب ٣٠٪ من العمالة. وهذه الأرقام المتناقضة تعكس انخفاض إنتاجية العمل في هذا القطاع، ومن ثم الحقيقة التي تشير إلى أن ثلاثة أرباع الفقراء فى مصر يعيشون في الريف، خاصة ريف الوجه القبلى– الذى يشهد أشد حالات الفقر – والذى لم يحقق أي نمو على الإطلاق في خلال السنوات الخمس الأخيرة. ومن ثم فان التحدي القائم أمام الرؤية المناصرة للفقراء يتمثل فى زيادة الدخول التى يولدها النشاط الزراعي من خلال الميكنة الزراعية وتشجيع العمل خارج نطاق المزارع في ريف مصر وغالبا من خلال قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتبدوالمشكلة الأخرى فى أن حصة الزراعة في إجمالي الصادرات كانت تنخفض أيضاً باستمرار حتى بلغت مجرد ٧٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . ويمثل التحول نحو تصدير المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، خاصة الفواكه والخضر والزهور، إلى أسواق الاتحاد الأوروبى والأسواق العربية تحدياً آخرا، هذا فضلا عن أن الزراعة تستهلك أكثر من ٨٥٪ من إجمالي الموارد المائية سنويا نتيجة الاعتماد على طرق الري بالغمر التقليدية وعدم المشاركة في تحمل التكلفة.

وتبلغ مساحة الأرض المزروعة في مصر نحو ٦ مليون فدان في الأراضي القديمة ونحو ٣ مليون فدان في الأراضي المستصلحة. ويبلغ متوسط المساحة الزارعية ١,٥ فدان فقط. ويسود الفقر فى المناطق الزراعية الريفية وبخاصة في الجنوب ، حيث يوجد ما يزيد علي ٥٠٪ من السكان الذين ينفق الواحد منهم أقل من ٢ دولار أمريكي يومياً. وعلى الرغم من أن الزراعة الآن أصبحت سوقا حرة وموجهة نحو التصدير، كما أن تحديد الأسعار والتركيب المحصولى الأجبارى وغيرها من السياسات المقيدة أصبحت من سمات الماضى، إلا أن هذا القطاع مازال يفتقد إلى تسهيلات عديدة مثل المعلومات، والمعونة الفنية والأسعار الاختيارية المضمونة، والتعاونيات الفعالة، والائتمان، والإجراءات التنظيمية التي يمكن أن تساعده علي أن يصبح قاطرة لتحديث الاقتصاد ومصدرا للعمالة غير المباشرة في القطاعات ذات الصلة.

وتقدم رؤية تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ فى مجال الزراعة، في خلال العقد القادم، مشروعاً لتحقيق زيادة فى الدخول الحقيقية بنسبة ٢٥٪، وتحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف إلي جانب توفير قدر أكبر من الأمن الغذائي للبلاد بأسرها. ويوفر إصلاح القطاع الزراعى فرصة كبيرة لنمو التشغيل من خلال زيادة مساحة الأرض القابلة للزراعة والإنتاج الزراعي، وإدخال الميكنة الزراعية، إلي جانب التوسع في صادرات المحاصيل ذات القيمة العالية، وترشيد استخدام المياه في الري، وإدخال تركيب محصولى أكثر قيمة. كما أن تشجيع بدائل الانتاج الحيوانى مثل الاستزراع السمكى، إلي جانب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق أقطاب جديدة للنمو الزراعي سيساعد علي تحسين الدخول الحقيقية ويؤدي إلي رفع مستوي معيشة سكان الريف في مصر.

١– نمو الإنتاج الزراعي

حقق الناتج الزراعي والقيمة المضافة نموا بمعدل تراوح بين ٢,٦٪ – ٣,٥٪ في الفترة ما بين ١٩٨٢ و٢٠٠٤ نتيجة لزيادة مساحة الأراضي المزروعة والمساحة المحصولية وغلة عدة محاصيل وفي ظل رؤية تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٥، علي أية حال، فان الإنتاج الزراعي يتوقع أن ينمو بمعدل ٤,١٪ من خلال الإدارة المثلي وتخصيص الموارد، بما فيها المياه، واستصلاح وزراعة نحو ٣,٤ مليون فدان إضافية من الأراضي.

جدول رقم ١: المساحات المستهدف استصلاحها

المنطقة	المساحة بالألف فدان
سيناء	٤١٣
شرق الدلتا	٦٤٨
وسط الدلتا	١٠٩
غرب الدلتا/الصحراء الغربية	١٠١٣
مصر الوسطي	٩٩
الوجه القبلى	٤٦٨
بحيرة ناصر	٥٠
حلايب وشلاتين	٦٠
جنوب الوادي (توشكي)	٥٤٠
إجمالي	٣٤٠٠

المصدر : وزارة الموارد المائية والرى

وعلي الرغم من زيادة غلة المحاصيل الغذائية الاستراتيجية الرئيسية فيما بين ١٩٨٢ و ٢٠٠٤ وانتاجها ومعدلات الاكتفاء الذاتى منها، يجرى التخطيط لإجراء المزيد من التحسين علي السلع الاستراتيجية مثل القمح والخضروات والزيوت واللحوم. ويمكن تحقيق هذه التحسينات من خلال التوسع الرأسى (إنتاج محاصيل عالية الإنتاج، أصناف جيدة النوعية، زيادة الإنتاج الحيواني، وخاصة الحيوانات المجترة الصغيرة والدواجن والأسماك) وذلك لزيادة متوسط نصيب الفرد من استهلاك البروتين الحيواني من ١٨ جم إلي ٢٤ جم يومياً.

جدول رقم٢: زيادة الإيرادات المتوقعة نتيجة الميكنة الزراعية

المحصول	العمليات الحقلية	زيادة الناتج/للفدان	التكلفة جم/فدان	الإيراد جم/فدان
القمح ١و٢و٣و٦و٧أ	٤أردب + ٤ حمل تبن	(١٠٦٠جم)	٦٧٣-	١٨٢٣
الأرز ١و٢و٥و٧ب	٠,٧٥طن/فدان	(٦٧٥جم)	٨١٥-	١٤٩٠
الذرة ١و٢و٤و٦	٨ أردب	(١٢٠٠جم)	٢٦	١١٧٤

ملحوظة: العمليات الحقلي ١= إعداد الأرض وانبات البذور ٢= تسوية الأرض

٣= زراعة القمح ٤= تحديد صفوف الزراعة ٥= زراعة شتلات الأرز

٦= مقاومة الآفات ٧أ= حصاد القمح ٧ب= حصاد الأرز

المصدر: الحداد ورقة مرجعية، تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٥

٢- خلق فرص التوظيف

من المحتمل أن يؤدي التصنيع الزراعي إلي إحداث أثر ايجابي علي الفقراء من خلال الروابط الخلفية بالقطاع الزراعي الذي يعتبر أحد أضخم القطاعات التي توظف الفقراء في مصر، ومن ثم فإن تنمية قطاع التصنيع الزراعى يمكن أن يؤدي إلي نمو الأنشطة الزراعية في ريف مصر. وعلي سبيل المثال فان ميزة الموقع الذى تتمتع به المناطق الريفية بالنسبة للتصنيع الغذائي يجعل هذا القطاع مرشحا جيدا للتنمية كجزء من استراتيجية النمو المقترحة التي تستهدف الفقراء.

ومن المتوقع أن يتجاوز معدل نمو التشغيل في المناطق الريفية في مصر المعدل في المناطق الحضرية بنسبة ١٪ نقطة كنتيجة لاستراتيجية رؤية تقرير التنمية البشرية لمصر التي تحبذ توجيه الإنفاق العام إلى الجنوب وفي المناطق الريفية وإعادة نشر السكان في اتجاه المجتمعات العمرانية الجديدة

٣- الميكنة الزراعية

يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحسين مستوى الكفاءة، وتطبيق أساليب زراعية جديدة بما في ذلك زيادة استخدام الميكنة. وحالياً تستخدم معظم المزارع طرقاً عتيقة في إعداد الأرض والزراعة والري ومقاومة الآفات وأساليب الحصاد. وعلي سبيل المثال فإن كفاءة إعداد الأرض لإنبات البذور والري لا تتخطى نسبة ٥٠٪. وفي مقاومة الآفات تضيع ٧٥٪ من سوائل الرش علي الأرض بسبب استخدام معدات رش متهالكة ذات أحجام كبيرة. ويقدر الفاقد من القمح والأرز بنسبة ٢٨٪ نتيجة أن عمليات الحصاد ما تزال تتم يدويا. وبالإضافة إلي أن الميكنة الزراعية تؤدى إلى زيادة الإنتاجية ومنع الفاقد من الحبوب والوفر في الوقود فإنه ينتظر أن تخلق ايضا نحو ٢٥٠,٠٠ وظيفة في الأنشطة المرتبطة بالزراعة.

التكلفة المقدرة لإجراءات الإصلاح: علي الرغم من إمكانية تحقيق وفورات نتيجة أرتفاع مستوى الكفاءة، فإن الميكنة الزراعية مازالت تواجه بعض المشاكل التي تعزي إلي تفتت ملكية الأراضي وارتفاع التكاليف الرأسمالية، ونقص الآلات الزراعية المصنعة محلياً (والأقل تكلفة) وفائض العمالة الزراعية. وبالنسبة لتفتت الأراضي فان التجربة تبين نجاح التكنولوجيا التي استخدمت فعلا في ثلاثة مشروعات ضخمة تضم نحو ٢٤٨ قرية تغطي ١٣٤٤١ فدانا في ٩٣٦٠ مزرعة. أما القلق بخصوص التكلفة الرأسمالية فيمكن التغاضي عنه طالما أن المعدات الجديدة تحقق زيادات في الناتج تتعدي إجمالي التكلفة. وفي الواقع فان هذا قد يمثل نافذة فرصة للشركات كي تقوم بإنتاج هذه المعدات محليا.

إعادة امتصاص فائض العمالة الزراعية: أوضحت دراستان قامت بهما كل من مؤسسة التعاون الفني الألمانية (GTZ) والأكاديمية المصرية للعلوم والتكنولوجيا في عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ أن زيادة استخدام الميكنة الزراعية يمكن بالفعل أن تؤدي إلي خلق وظائف في قطاعات التصنيع والخدمة والصيانة. ويمكن تشجيع التصنيع من خلال برنامج تحديث الصناعة فى مصر، بينما ستتوسع قطاعات الخدمات والصيانة تلقائيا نتيجة لاستمرار عملية النمو السريع في الأنشطة خارج المزرعة في ريف مصر. وفي الواقع فإن زيادة الإنتاجية الزراعية جنبا إلي جنب مع خلق الوظائف في الأنشطة خارج المزرعة، بما في ذلك الصناعات الزراعية، تعتبر وسيلة رئيسية لتخفيض الفقر في مصر.

٤- ترشيد استخدام المياه في الزراعة

تتوقف استدامة النمو الزراعي علي استخدام موارد المياه المحدودة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية. وفي الوقت الحالي مازالت طريقة الري بالغمر تستخدم في نحو ٧٠٪ من الأراضي المزروعة، إلا أن هذه الطريقة تهدر نحو ٨٠٪ من المياه المستخدمة. كما أن سوء إدارة المياه والتركيب المحصولى الذى يستهلك كميات كبيرة من المياه هما أيضا من العوامل التي تسهم في هذا الهدر، وخاصة في الأراضي الصحراوية الجديدة. ويفضل استخدام الطرق التى تحافظ على المياه مثل نظم الري بالتنقيط والرش إلا إنها مازالت لا تستخدم علي نطاق شامل.

وهناك عدة ممارسات يمكن أن تساعد في الحفاظ علي المياه:

- التحول من الري بالغمر إلى الرى بالتنقيط والرش. وقد عاد الكثير من المزارعين إلى استخدام الرى بالغمر ليس لأي سبب معقول سوي انسداد الرشاشات ونقص الدعم الفنى أو التدريب علي كيفية تشغيل واصلاح الطرق الجديدة. وسيؤدي الدعم الفنى السليم والإرشاد الزراعى إلي التوسع في استخدام طرق الزراعة بالمياه المغذية (المذاب فيها السماد).
- تعديل التركيب المحصولى لتخفيض مساحات المحاصيل التى تستخدم كميات كبيرة من المياه مثل الأرز وقصب السكر. وعلى سبيل المثال فإن خطة وزارة الرى والموارد المائية للحفاظ على المياه تهدف إلي توفير ١,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً عن طريق استبدال زراعة قصب السكر بزراعة البنجر، وتخفيض المساحة المخصصة لزراعة الأرز من ١,٣ مليون فدان إلى ٩٥٠ ألف فدان، إلا أنه لابد من توفير التمويل والدعم الفني والإرشاد الزراعى معاً لحث المزارعين وتوعيتهم بفوائد هذه المقترحات.

- ينبغي استخدام طرق مماثلة عند تشجيع المزارعين على التحول إلى زراعة المحاصيل سريعة النمو والأقل استخداما للمياه مثل الأنواع الجديدة من الأرز التي تتطلب ٦٠٠٠م^{٣} للفدان مقارنة بالأنواع التقليدية التي تحتاج إلي ٩٠٠٠م^{٣} للفدان.
- يمكن للبرامج الخاصة بتوصيل الآبار بالترع، أو إنشاء اتحادات لمستخدمي المياه التى تتمتع بسلطات تمكنها من تطبيق الإجراءات الخاصة بإدارة الطلب علي المياه، أن تؤدي إلي رفع كفاءة استخدام المياه بدرجة كبيرة.
- إعادة تدوير المياه ستساعد كثيراً في ترشيد استخدام المياه،على الرغم من أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن إعادة استخدام مياه الصرف (من الزراعة والصناعة والصرف الصحي) وتخفيض تدفقات الصرف إلى البحر لها حدود، فالإفراط في استخدام مياه الصرف يزيد من ملوحة التربة ويؤدى في نهاية الأمر إلي تخفيض إنتاجية المحاصيل. كما أن مياه الصرف تتطلب عمليات معالجة كيماوية عالية التكلفة (حوالي٤٥– ٦٠جم للمتر المكعب) لتنقية المياه إلي مستويات مقبولة، وتجنب الأخطار الصحية. بالإضافة إلى ان تخفيض تدفق المياه إلي البحر قد يحمل معه أخطار تعدى مياه البحر ودخولها إلي أراضي دلتا النيل وتهديد هذه الأراضي المنتجة.

٥– إدخال تركيب محصولى بديل

نظراً لأن القطاع الزراعى يواجه قيودا مادية (الأرض والعمل والمياه) وقيودا هيكلية (مصفوفة فترة نمو المحصول)، تم وضع تركيب محصولى بديل باستخدام نموذج غير خطى. وفى ضوء التركيب المحصولى المستخدم فى مصر فى عام ٢٠٠٣، تمت زراعة ١٤,٤٧ مليون فدان بكثافة محصولية بلغت ١,٨. وعلى أية حال، فإن التركيب المحصولى الجديد المقترح يهدف إلى زيادة الربح الإجمالى، وتخفيض مستوى عدم التيقن، وترشيد استخدام المياه، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتى من محاصيل استراتيجية معينة، وتخفيض المساحة المزروعة أرزا إلى مليون فدان، كحد اقصى والمزروعة بقصب السكر إلى ٢٨٥ ألف فدان و زراعة ٥٠٠ ألف فدان كحد أدنى قطنا. وهذا التركيب المحصولى له مزايا عديدة، أهمها تحقيق وفر يبلغ ٤ مليار م^{٣} من المياه، وزيادة كفاءة استخدام الأسمدة والعمالة.

ويؤدي إدخال تركيب محصولى جديد أيضا إلي تشجيع الصادرات من السلع الزراعية التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية وتنافسية، مثل القطن والفاكهة والخضروات والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف. وطبقا لهذا الاقتراح يتوقع أن تنمو حصيلة الصادرات الزراعية لمصر بنسبة ٢٠٪ سنويا في المتوسط، من نحو مليار دولار أمريكي إلى نحو ٥ مليار دولار أمريكي سنويا ويقترح تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٥ ما يلي:

- أن تزيد المساحة المزروعة بحلول عام ٢٠١٧ بنحو ٣,٤ مليون فدان (الأراضي الجديدة المستصلحة) عما هي عليه وفقا للتركيب المحصولى لعام ٢٠٠٣ (أي ١١,٦ مليون فدان).
- أن يخلق التركيب المحصولى بحلول عام ٢٠١٧ نحو ١,٧ مليون فرصة عمل في الزراعة والأنشطة المتصلة بها (يحتاج الأمر مساحة ٢ فدان لخلق فرصة عمل واحدة)
- أن يكون التركيب المحصولي المقترح أكثر كفاءة بسبب الوفر الذي يحققه في استخدام المياه والأسمدة والعمالة.
- أن تزيد زراعة المحاصيل الغذائية الاستراتيجية مثل القمح والفول والعدس والزيوت وأن تنخفض زراعة بعض المحاصيل مثل البرسيم وقصب السكر والأرز والقطن.

ومن المتوقع أن يقاوم المزارعون تغيير بعض من ممارساتهم التي استمرت طوال حياتهم فيما يتعلق باستخدام الري بالغمر، وهجر زراعة بعض المحاصيل التقليدية مثل الأرز وقصب السكر. ومن ثم سيكون على وزارتي الزراعة والموارد المائية والرى أن تستخدم حوافز مناسبة لتشجيع الحفاظ على المياه من موقع إلى آخر، وعلى سبيل المثال فإن خطة وزارة الموارد المائية والرى تهدف إلى توفير ١,٥ مليار م^{٣} سنويا من المياه نتيجة لاستبدال زراعة قصب السكر بالبنجر، وتخفيض زراعة الأرز بنحو ٣٥٠ ألف فدان. وهنا يتطلب الأمر تصميم حوافز مالية لكل موقع جنباً إلى جنب مع خدمات الإرشاد الزراعي لإدخال المحاصيل الجديدة، وخاصة تلك الموجهة إلي التصدير. وفي حالة قصب السكر – الذي يمثل أحد المحاصيل النقدية الرئيسية في اوجه القبلى – فان التحول إلي زراعة العنب خارج الموسم وغيره من الحاصلات البستانية يعتبر اقتراحا جديرا بالبحث، نظرا لضخامة العائد الناتج من عملية التحول، وقد بدأ العمل بهذا الاقتراح، علي نطاق ضيق، المزارعون الأثرياء الذين لديهم رأس المال والخبرة التسويقية.

٦– مزايا الاستزراع السمكى

تسهم المزارع السمكية بنحو ٥٠٪ من إجمالي إنتاج الأسماك في مصر، باستخدام نظام الزراعة المفتوحة (غير المناسب). وطبقا للقانون يتم تغذية الأسماك من مياه الصرف الزراعي ، ومن ثم فإن الإجراءات التي تضمن نقاء هذه المياه يجب تنفيذها بكل صرامة للمحافظة عليها من التسمم. ويتطلب كل كيلو جرام من السمك المنتج مساحة تبلغ ٢,٣م^{٢} ويستهلك ٥,٥م^{٣} من المياه فى حالة تحقيق الكفاءة القصوى. ونتيجة لذلك، وبعيداً عن حقيقة أن مصر تفقد نحو ٢,٢ مليار م^{٣} من المياه سنويا نتيجة للبخر من المساحة الحالية للمزارع السمكية والتي تبلغ ٢٢٠,٠٠٠ فدان، تثار هنا أيضا مسألة ازدياد التلوث.

و يمثل النظام نصف المكثف بديلا يتضمن أنواعاً مختلفة من نظم الاستزراع السمكى:

- **النظام نصف المغلق**: في هذا النظام، تبلغ قدرة حمولة المياه ٥٠كجم/م^{٣} حيث يكاد فاقد المياه أن يكون معدوما. وهنا يمكن أن تحل الطاقة الكهربائية محل المياه والأرض حيث يتطلب كل كجم من السمك نحو ٥ كيلوات/ساعة بدلا من ٢,٣م^{٢} من الأرض و٥,٥م^{٣} من المياه. ويمكن أن تنتج المزرعة التي تبلغ مساحتها ٤٠٠م^{٢}، ٤٠ طن سنوياً، أو ما يعادل إنتاج مزرعة تتراوح مساحتها بين ٢٠–٤٠ فدان في ظل النظام الحالى. ولكي يعمل هذا النظام ينبغي إقامة مزرعة نموذجية وتسهيلات للتدريب في كل محافظة. وفي نفس الوقت يتم توفير خط ائتمان حتى يتمكن أصحاب المزارع السمكية الذين يستخدمون نظم الزراعة المفتوحة من الحصول علي الموارد التي تهيئ لهم التحول إلي النظام شبه المغلق.

- **نظام المياه المتدفقة السريعة**: في هذا النظام يمكن إنتاج الأسماك حول المجارى المائية وبحيرة ناصر. وتبدو الأماكن المستهدفة فى المناطق الساحلية حيث تكون المواقع الجغرافية ذات طبيعة خاصة وملائمة وتقل التكلفة في هذا النظام عن التكاليف في النظم شبه المغلقة ويتطلب الأمر استشارة الخبراء وعمل دراسة جدوى أولاً.

- **الأقفاص السمكية**: ويمثل انتاجها ٣٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من أسماك المياه العذبة و٤٠٪ من أسماك مياه البحار. وفي الولايات المتحدة يتم إنتاج ١٣٠ نوعا من الأسماك بهذه التكنولوجيا. وتكمن مزايا هذا النظام فى إمكان استخدام مناطق واسعة من البحار والسواحل. والحركة الطبيعية للمياه في هذه المناطق تزود الأسماك بالأوكسجين وتحمل المتبقيات بعيداً، ولا يحتاج النظام أي تكنولوجيا خاصة ويمكن ادارته بسهولة نظراً لأن الأقفاص، سواء كانت ثابتة أو عائمة أو كانت مغمورة– يمكن نقلها.

وهذه الأساليب التكنولوجية ليست معروفة جيداً في مصر، ومن الأهمية البالغة إجراء المزيد من البحوث في مجال هندسة الاستزراع المائى. وهناك عائد كبير من إقامة صناعة جديدة للمزارع السمكية المكثفة التي تنتج أسماكاً غير ملوثة للاستهلاك المحلي والتصدير، وهى ستعيد نحو ٢٢٠ ألف فدان إلى الأراضي الزراعية وتوفر نحو ٢,٢ مليار م^{3} من المياه المفقودة في عمليات البخر وهى كمية تكفى لاستصلاح ما يزيد على ٥٠٠ ألف فدان.

٧– استصلاح الأراضي كعنصر جذب للاستثمار الأجنبي

في عام ١٩٩٧ تم البدء فى مشروع توشكى، المثير للجدل، كجزء من خطة مشروع تنمية جنوب الوادى. وهو يقع في محافظة الوادي الجديد التي تغطى نحو ٣٨٪ من إجمالي مساحة البلاد. ونظراً لحجم ونطاق المشروع فإنه يتوقع أن يحقق نتائج ايجابية ولكن فقط على المدى الطويل، نظراً لأن البنية الأساسية، واحتياجاته الضخمة من التمويل وانتقالات السكان إليه تتم ببطء من أجل خلق نموذج للتنمية يعوض عن الامكانيات المحدودة للنمو الزراعي والاستيطان في وادي نهر النيل القديم والدلتا.

ويتوازى مشروع توشكي في أهدافه مع الخطة القومية الطموح لاستغلال الأراضى الواسعة غير المستغلة من الصحارى المصرية خارج الوادى القديم، عن طريق خلق مجتمعات استيطانية جديدة ومجتمعات زراعية وصناعية وشبكة من الطرق الأساسية والطرفية لخدمة المنطقة، وكذلك إنشاء مطارات لنقل المنتجات الصناعية والزراعية للاستهلاك المحلى والتصدير، وإذا ما أمكن أيضاً، تشجيع السياحة في المناطق التي تضم كثيراً من كنوز ما قبل التاريخ و من الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والإسلامية، وهو مثال لنموذج فائق الطموح وطويل الأجل يمزج بين الاستثمارات المصرية والعربية والاستثمار الأجنبي المباشر، كجزء من هذه الخطة المتكاملة التي يبلغ إجمالي استثماراتها ٣٠٠ مليار جم على مدى فترة تمتد حتى عام ٢٠١٧. وطبقاً لخطة تنمية المشروع فإن حكومة مصر ستتحمل بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪ من إجمالي الاستثمارات وسيسمح للمستثمرين المحليين والأجانب من القطاع الخاص بتغطية الباقي. ومن المنتظر أن يتم توزيع أغلب المساحة التي تقدر بنحو ٥٤٠,٠٠٠ فدان بين ثلاثة من كبار المستثمرين من بينهم شركة المملكة للتنمية الزراعية (شركة مساهمة أجنبية خاصة) وشركة تنمية جنوب الوادي (شركة محلية مملوكة ملكية عامة) والشركة المصرية لاستصلاح الأراضي وتنمية جنوب الوادي (شركة محلية مملوكة للقطاع العام والخاص).

وهناك قضيتان مثيرتان لقدر كبير من الجدل حول مشروع توشكي وهما: مقدار المياه المتاحة والعوائد الاقتصادية من الاستثمارات الرأسمالية الضخمة . ومن الناحية الفنية تبين التقديرات أن احتياجات الري تبلغ ٧٠٠٠م^{3} للفدان كحد أدنى و ١٦٠٠٠م^{3} للفدان كحد أقصى، وهو ما يمكن ترجمته إلي إجمالي يتراوح بين ٣,٥ مليار م^{3} و٩,٣ مليار م^{3} (التقدير الرسمي هو ٥ مليار م^{3}) لرى نصف مليون فدان. ولإتاحة هذه الكمية من مياه الرى لابد من مواجهة ستة تحديات هى:

- تغيير التركيب المحصولى لمصر والتحول عن زراعة الأرز وقصب السكر كما سبق ذكره، وهو ما يوفر ١,٥ مليار م^{3}.
- تحسين إدارة الطلب علي المياه لإنقاص كمية الفاقد عن النسبة الحالية التي تتراوح بين ١٢٪ و ٣٠٪ .
- التحول من الري بالغمر إلى الري بالتنقيط وهو ما يوفر نحو ٨٠٪ من مياه الري.
- زيادة استخدام مياه الصرف المعاد تدويرها بعد معالجتها ومن المقدر أن ما بين ١٥ مليار م^{3} و٢٠مليار م^{3} من مياه الصرف يضيع في البحر.
- التغلب على مشكلة الانتشار واسع النطاق لورد النيل والتي يمكن أن تؤدى إلى زيادة المياه المتاحة بنحو ٢ مليار م^{3}.
- تخفيض كمية مياه النيل التي تصب فى البحر المتوسط، والتي تقدر بما يتراوح بين ١,٨ مليار إلى ٣,٨ مليار م^{3}، ومع ذلك فإن تخفيض كمية المياه المتدفقة إلى البحر تهدد بإغراق معظم الأراضي المنتجة في الدلتا.

و حتى إذا تم حل القضية الأساسية المتعلقة بتوفير المياه فإن هناك أسئلة كثيرة ما تزال تحيط بالجدوى الاقتصادية لمشروع توشكي، أولها هو انخفاض الربحية فى حالة الاعتماد علي الزراعة وحدها، والحاجة إلى استثمارات مكثفة في الصناعات المرتبطة بالمشروع وفي السياحة. وثانيها هو تكلفة نقل منتجات توشكى لكى تصل إلى الأسواق المحلية أو الأجنبية، وثالث تلك الأسئلة هو الحاجة إلى تقدير مرونة الطلب التي يجب أن تكون منخفضة على أسعار الحاصلات البستانية خارج المواسم حتي تصبح مرتفعة بدرجة كافية في الأسواق الدولية. وعلى جانب العرض فإنه من الضرورى عمل الحسابات اللازمة لمقارنة التكلفة الإجمالية للمحاصيل الموجهة إلى التصدير من توشكى بتكلفة منتجات الصوبات. وأخيرا فان إحدى المشاكل الرئيسية هي أن انخفاض إجمالي عدد فرص العمل التي يمكن خلقها نتيجة لزراعة الصحراء والصناعات الزراعية والسياحة وبما لا يمكن معه تشجيع هجرة الأعداد المطلوبة من السكان إلي توشكى.